يحدُث في الضفة الغربيّة

انطوان شلحت

لدى متابعة ما صدر عن منظّمات مدنية ليبرالية معدودة في إسرائيل من ردّات فعل أوليّة على وقف الحرب في قطاع غزّة، يمكن ملاحظة أنها، بعد تثمين هذه الخطوة، ارتأت أن أول ما ينبغي فعله الإعراب عن أمل دفين بأن تتجه الأنظار في العالم من الآن وأكثر فأكثر نحو ما يحدُث في مناطق الضفة الغربية، التي تشهد، منذ إقامة الحكومة الإسرائيلية الحالية في أواخر 2022، لجوء اليمين الإسرائيلي المتطرّف، مثلما يؤكّد وزير المال بتسلئيل سموتريتش وجميع أقطاب تيّار الصهيونية الدينيّة، إلى استغلال نشوء فرصة تاريخية أفضت إلى تحكّمه بمفاصل الحكومة لتغيير الطابع الجوهري للضفة الغربية عبر تعزيز الاستيطان، ضمن تأكيد أن الهدف الأساسي للحكومة يجب أن يكون الوصول إلى «نقطة اللاعودة»، بحيث لا يمكن لأي حكومة مستقبلية، حتى لو سقط اليمين المتطرّف، تنفيذ أي فصل بين الشعبين. ولا يختلف موقف حزب الليكود كثيراً عن هذه المقاربة، وقد تعزّز أيضاً في إثر حرب الإبادة على غزّة.

وينطوي طرح هذه المنظمات على إشارتين مهمتين: الأولى أن الفرضية السائدة في إسرائيل أن واشنطن ستقف دائماً إلى جانبها، حتى في حال الإقدام على خطوات ضمّ في الضفة وغزّة. ولذا لا غضاضة في أن تصرّ إسرائيل بعلاقاتها مع دول غربية أساسية، وفي أن لا تأخذ بالحسبان تقلّبات عهد الرئيس دونالد ترامب، أو احتمال أن ينتهج رؤساء أميركيون مقبلون سياسة مختلفة تماماً. والثانية، أن ممارسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال 1967 تشكّل الجذع للأغصان الحاليّة، ولذا لا يجوز الفصل بين الأصل والفروع.

إلى جانب ذلك، تشكّل الوقائع الآخذة بالتراكم على الأرض أدوات هذه المنظّمات لتشريح ما يحدُث في الضفة ولنقد سياسات الحكومة، بل يجزم بعضها بأن ثمّة صفقة سياسية بين مركبات الائتلاف الحكومي الحالي تتيح بقاءه، ولعلّ أحد أشد بنودها خطورة حصول اليمين الإسرائيلي المتطرّف على قرار ضمّ الضفة على طبق من ذهب. وفي ظل الحرب على غزّة، تقدّم ضمّ الأراضي في الضفة بسرعة هائلة، وتقريباً من دون أيّ معارضة أو نضال جماهيري. وتفيد الوقائع بما يلي: أولاً، منذ بداية الحرب، أقيمت عشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية. ولفتت منظّمات إلى أن العادة جرت في الأعوام السابقة للحرب أن يُنشئ الستوطنون نحو ست بؤر استيطانية سنوياً، بينما أقاموا في العامين الأخيرين بؤرة جديدة في كل أسبوع تقريباً. وعلى الرغم من عدم قانونيّة هذه البؤر، لم يجر إخلاء أيٍّ منها. بل بالعكس، يحميها الجنود بالرغم من نقص القوى العاملة في الجيش.

ثانياً، ترتبط البؤر الاستيطانية غير القانونية مباشرةً بعنف المستوطنين، وبطرد الرعاة والمزارعين الفلسطينيين من أراضيهم، وهي ظاهرة سبق أن وصفها حتى رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي بأنها إرهاب يهودي. ومع ذلك، وتحت ستار الحرب، جنّد الجيش المستوطنين لحماية المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وعمل الوزير إيتمار بن غفير على تسليحهم من خلال الشرطة. وكانت النتائج أن منظمة بتسليم لحقوق الإنسان وثّقت، منذ بداية الحرب، طرد عشرات التجمّعات السكانية من أراضيها بالكامل، إلى جانب عشرات تجمّعات أخرى جرى طردها منها جزئياً، بينما تتعرّض عشرات إضافية لهجمات متنقلة. ثالثاً، جرى الدفع ببناء مئات الوحدات الاستيطانية في المستوطنات، بما في ذلك إقامة خمس مستوطنات رسمية. أيضاً جرى الاستيلاء، على أكثر من 24 ألف دونم في الضفة الغربية (مساحة تعادل حجم مدينة هرتسليا) بواسطة طريقة تُعرف بأسلوب «إعلانات أراضي الدولة». ويهدف هذا الأسلوب إلى تبرير سلب الأراضي من الفلسطينيين في الضفة الغربية وتحويلها إلى أغراض الاستيطان. ووفقاً لمعطيات منظمة «السلام الآن»، تفوق مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها هذا العام مجموع الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها بهذه الطريقة منذ عام 2000 حتى 2024. ... وهذه قائمة بوقائع جزئيّة.

جديد لعبة السلطة في العراق

عبد اللطيف السعدون

ثلاثة أسابيع فقط ويبدأ «عرس» الانتخابات البرلمانية العراقية وسط حمّى عارمة مرتبطة على نحو أو آخر بما يجري من حول العراق من انعطافات وتحوّلات متسارعة ابتداء من انتهاء حرب إبادة أهل غزّة التي اتقن صنعها الإسرائيليون، ودامت عامين (هل انتهت الحرب حقاً؟)، ومروراً بأكثر من واقعة في المنطقة لها دلالاتها وملابساتها. ووسط كل هذه التداعيات، يبدو الميدان السياسي في العراق محكوماً بتبادل الشتائم والاتّهامات، ومشحوناً بنسق طائفي لا تخطئه الأعين، يجري تداوله بلغة «الأزقة الخلفية» التي اتقن استخدامها بعضٌ من سياسيي العراق الذين وضعتهم مصادفة شرّيرة على قمّة السلطة.

أخطر من ذلك تصاعد ظاهرة غير مسبوقة من حيث حجمها وفاعليتها، استخدام «المال السياسي» الذي سيكون له تأثيره الوسخ في صياغة نتائج الانتخابات، والتحكم في حظوظ الفائزين والخاسرين، وفي هذا المجال، يشار إلى صفقات أوصلت كلفة المقعد البرلماني الواحد إلى خمسة مليارات دينار (بحدود أربعة ملايين دولار)، ودعك من عمليات شراء أصوات الناخبين التي بلغت في بعض الحالات نصف مليون دينار للصوت الواحد!

ومن الظواهر المرضية الأخرى حالة استقطاب عشائري لدى بعض المرشحين، واستناد المرشّح إلى عشيرته في طرح نفسه أكثر من استناده إلى جمهور مفتوح يتخطّى «هوية العشيرة»، وهنا قد يعمد شيخ العشيرة إلى إلزام أفراد عشيرته بالتصويت لمرشح معيّن دون غيره.

وضمن مجريات «العرس» الانتخابي المنتظر، أفتت مفوضية الانتخابات باستبعاد أزيد من 500 مرشّح تحت عنوان «اجتثاث البعث»، أو مخالفة قواعد السلوك، أو عدم استكمال الوثائق، وبدت المبرّرات غير مقنعة، وخصوصاً أن بعض من استبعدوا كانوا يشغلون مناصب ووظائف مرموقة إلى ما قبل أسابيع، وبينهم أعضاء في البرلمان الحالي. أما لماذا لم تجر مساءلتهم من قبل، فذلك سؤال لا نجد إجابة له، لكن ما تقوله المجالس أن بعض من جرى استبعادهم هم أصحاب «صوت عال»، وقد ينعكس على زعماء الميليشيات و«حيتان» الفساد عيشهم إذا ما قدّر لهم أن يصلوا إلى البرلمان.

وحدهم الشيوعيون اختطّوا طريقاً آخر في مشاركتهم في العملية الانتخابية، إذ وضعوا برنامجاً وطنيّاً يركّز على معالجة القضايا الأساسية التي تهم المواطن، وعلى تبنّي سياسات إصلاحية في إدارة الدولة والمال العام، واعتمدوا على كسر النمط التقليدي في الدعاية لمرشّحيهم بتنظيم زيارات إلى منازل المواطنين، والحوار معهم مباشرة، لكن العقدة تظل، بالنسبة لهم، أكبر من ذلك، حيث إنهم كانوا قد خسروا الجزء الأكبر من حضورهم الجماهيري الذي كانوا عليه أيام زمان بسبب السياسة الخاطئة التي اتبعتها قيادة الحزب، بقبولها الدخول في مجلس الحكم الذي أسسه بعد الاحتلال الحاكم الأميركي بول بريمر مع قاعدة التمثيل الطائفي، وهذه مسألة لا تزال تفعل فعلها في الذاكرة الشعبية، حيث لا يتوقع أن يحظى الشيوعيون بفوز أكثر من مرشح واحد في أحسن الأحوال.

نتيجة هذا كله، يرى كثيرون أن البرلمان المقبل لن يكون أكثر من نسخة منقّحة قليلا من برلمانات الدورات السابقة. ولذلك، رفع هؤلاء رايةَ المقاطعة، ولم يعودوا يعيلون بالحملات الانتخابية، وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، هو الأخر، قد طرح فكرة «المقاطعة» منذ أن سحب نوابه من البرلمان في أغسطس/ آب 2022، وقد سعى رجال «الإطار التنسيقي» إلى إقناعه بالعدول عن موقفه، والمشاركة في الانتخابات الحالية إدراكاً منهم لتأثيره على الشارع «إذا ما كان قد قاله عن عدم استعداده للتوافق مع «الفاسدين»، وأنه لن يكون طرفاً في عملية سياسية لا تؤدّي إلى تغيير حقيقي.

على هذا الخليط من الشدّ والجذب، ليس ثمّة أمل في أن يحظى العراقيون بفرصة عريضةٍ للتغيير، لكننا قد نشهد فصلاً جديداً في لعبة السلطة، الجديد فيه إزاحة «المليشيات» عن المشهد، وغياب أسماء كبيرة بفعل ضغوط واشنطن التي بعثت رسائل عدة إلى حكومة بغداد، جديدها أخيراً رسالة قيل إنها تضمّنت إنذاراً نهائياً بما عليها فعله بهذا الخصوص.

(إعلامي عراقي في كاراكاس)

سقوط أخلاقي للجنة جائزة نوبل للسلام

علي انوزلا

أراد العالم السويدي ألفريد نوبل، قبل أكثر من قرن، أن يجعل من وصيته مشروعاً أخلاقيّاً خالداً يكرّم الذين يساهمون في خير البشرية. كان مخترع الديناميت نوبل قد عايش نقل المفارقة بين الابتكار العلمي والاستخدام المدمّر لاختراعه، وعندما قرأ ذات يوم نعياً خاطئاً في صحيفة فرنسية تحت عنوان مخيف: «مات تاجر الموت»، الذي جمع ثروته من تمكين البشر على قتل بعضهم بعضاً بسرعة أكبر من أي وقت مضى باختراعه المدمّر، قرّر أن يغيّر مصيره بعد وفاته حتى لا يذكره الناس «تاجراً للموت»، وإنما «صانعاً للخير». وهكذا وُلدت فكرة جائزة نوبل تعبيراً عن رغبة رجل في أن يُذكر في الآخرين بعد وفاته مع من خدموا الإنسانية، لا من ساهموا في دمارها.

ومنذ تأسيسها في بداية القرن التاسع عشر حمل اسم هذه الجائزة كثيرون قدّموا الكثير للإنسانية في مجالات عملهم، ومنهم سياسيون وأشخاص عاديون صنعوا السلام في بلدانهم أو في مناطق متفرّقة في العالم في انسجام مع فلسفة الجائزة المخصّصة سنوياً لأسماء كان يُفترض أن تجسّد هذه الروح الإنسانية، وأن تعكس الضمير الأخلاقي للعالم، غير أن اللجنة التي تمنح الجائزة المخصصة للسلام أظهرت ميلاً متزايداً إلى توظيفها ضمن حسابات سياسية أو جيوسياسية ضيقة بعيداً عن فلسفة مؤسسها. وهكذا مُنحت «جائزة السلام» في سنوات ماضية لأشخاص ارتبطت أسماؤهم بالحروب أو الانقلابات أو العقوبات الجماعية، كما هنري كيسنجر أو بعض قادة الكيان الإسرائيلي أو رؤساء أميركيين خاضوا حروباً مدمّرة في العالم، آخرهم باراك أوباما الذي شُنت في عهده حروب في أكثر من دولة ذهب ضحيتها الآف الأبرياء في اليمن وأفغانستان وسورية والعراق، ما يجعل التساؤل مشروعاً حول مدى التزام اللجنة بروح مؤسّسها نوبل الذي أرادها أن تُكافئ «من قدّم للبشرية أكبر فائدة» في مجالات تنفع الناس وتنقذ حياتهم.

يكرّس ما جرى الأسبوع الماضي سقوطاً أخلاقيّاً مدوّياً للجنة المانحة، ويثير الجدل مجدّداً بشأن فلسفة الجائزة بعد منحها لشخصية سياسية مثيرة للانقسام، وُجّهت إليها اتهاماتٌ بدعم سياسات الحصار والتجويع وتأييد التدخلات العسكرية الخارجية، ما يطرح أكثر من سؤال بشأن المقاييس الأخلاقية التي تعتمدها اللجنة لاختيار مرشّحيها والمتوّجين بجائزتها، بعدما جعلتها من نصيب المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو، التي لم تصنع سلاماً، بل وقفت بوضوح في صفّ حرب إبادة تُرتكب أمام أعين العالم في غزّة، وأعلنت بشكل صريح مساندتها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي تنْهم منظمات حقوقية دولية بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزّة، وصدرت في حقّه مذكرة بحثٍ دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وكتبت ذات تغريدة نشرتها على حسابها الرسمي: «اليوم نقف جميعنا، نحن المدافعين عن قيم الغرب، إلى جانب دولة إسرائيل بوصفها الحليف الحقيقي في مجال الحرية»، واصفة إسرائيل التي ارتكب جيشها أكبر إبادة جماعية في العصر الحديث «نموذجاً للديمقراطية والحرية في المنطقة»! وداخل بلادها، اشتهرت صاحبة «نوبل السلام» لهذا العام (2025)، بانْخراطها في محاولة الانقلاب على سلطتها الشرعية عام 2002، ودعواتها الصريحة إلى اجتثاث دستورها ومؤسّسات دولتها، وتحريضها العلني على حصار شعبها وتجويعه، واستقوائها بالأجنبي وتشجيعه على التدخل العسكري لإسقاط السلطة المنتخبة في فنزويلا!

ليس هذا السقوط الأخلاقي لجائزة نوبل حادثاً عابراً، فقد تراكمت الانحرافات السياسية للجنة المانحة، التي تحوّلت إلى أداة لتبييض السلوكيات الغربية المزدوجة؛ تُكافئ من يصفّق لآلة الحربية الإمبريالية والصهيونية، وتتجاهل من يواجهها بالحقائق والضمير. فكيف لجائزة «السلام» أن تغفل عينيْها عن أسماء كان الأجدر أن تتوّج بها، مثل فرانشيسكا ألبانيز، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة التي ظلّت صوت الضحايا في غزّة عامين، ودافعت بشجاعة نادرة عن القانون الدولي في وجه جوقة التحريض والتهديدات؟ وكيف تُستبعد المناضلة الشابة غريتا تونبرغ، التي جعلت من العدالة المناخية معركة إنسانية شاملة ضد منطق الاستغلال والحروب، لمجرّد أنها تجرأت على تحويل بوصلة نضالها نحو مساندة أهل غزّة المحاصرين والمُجوّعين، ووجهت شراع قاربها مرّتين راكبة أمواج البحر وأهواله مغامرة بحياتها لكسر حصار الظلم والصمت والتواطؤ الذي أباد عشرات الآف من الغزّيين الأبرياء أغلبهم من النساء والأطفال؟

هذا السقوط المدوّي للجائزة لا يحرمها فقط من الأخلاق، بل من المصداقية أيضاً، إذ غابت عنها منظّمات إنسانية وقف موظفوها في الميدان يُنقذون أرواحاً تحت القصف، كما غابت عنها مؤسّسات قضائية دولية تتعرّض اليوم للتهديد، لأنها فكرت فقط في تجريم مجرمي الحرب الإسرائيليين، مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي تُعاقب واشنطن قضاتها على الجميع بلا استثناء، ولم تجد لها مكاناً على لائحة الجائزة بين المرشّحين!

ورغم أن جائزة نوبل كانت ولا تزال رمزاً عالميّاً للتميز العلمي والأخلاقي، فإن انحراف لجنة صنْفها المخصّص للسلام عن قيمها الأصلية، خصوصاً في ظل تجاهلها أصواتاً مدافعة عن العدالة الإنسانية والقانون الدولي، يجعل قراراتها المعلنة أخيراً تطرح سؤالاً جوهريّاً عن التوازن بين الأخلاق والسياسة: هل ما زالت الجائزة وفية لرسالتها الأصلية في تكريم من يزرع الأمل في الإنسانية، أم أنها فقدت بوصلة القيم التي قامت عليها، وتحوّلت إلى مرآةٍ لعالم مزدوج المعايير ومختلّ الموازين؟

المفارقة الصارخة أن جائزة تُمنح باسم السلام أصبحت تُمنح باسم أحقر أنواع السياسة، فبدل أن تُكرّم من يصنع الخير، باتت تكافئ من يزرع الاصطفاف والانقسام، ويحرّض من أجل القتل والتجويع، ويساند العقوبات وحصار الشعوب، ويدعو إلى الحروب والغزوات. وبدل أن تُعيد الجائزة الاعتبار لضحايا الظلم والتعسف والاضطهاد، أصبحت أداة لطمس صوت المظلومين والمضطهدين وتزيين وجه القتلة والجلادين والمحرضين ونافثي الحقد ومدمني الانتقام. لا ينتقص النقد من مكانة الجائزة وصاحبها، بل يعيد التذكير بفلسفة مؤسّسها الذي أراد أن يترك أثره الصارع خير للبشرية، وربما تكون العودة إلى تلك الفلسفة الطريق الصواب لإنقاذ الجائزة من الانزلاق إلى ما حذّر منه الفرد نوبل نفسه: أن يُذكر يوماً «تاجراً للموت» وربما أن الأوان لِأن يُطرح السؤال بصوتٍ عالٍ: هل تستحقّ جائزته بعد اليوم أن تُسمّى «جائزة للسلام»؟

(إعلامي مغربي)

«الأمننة» والأمن الإنساني في الشرق الأوسط

علاء الترتير وأحمد مرسي

تميل الدول والأنظمة إلى التركيز كثيراً على الأمنَيْن، المادي والعسكري، أكثر من تركيزها على الأمن الإنساني والتهديدات غير التقليدية، وتبرّر حكومات كثيرة زيادة الإنفاق العسكري استناداً إلى احتمال وجود تهديدات عسكرية وغزو خارجي. وبينما يُعدّ احتمال العمل العسكري التقليدي مصدر قلق حقيقي، فإنّ تهديدات عديدة مباشرة تواجه الشعوب، مثل ازدياد معدلات الفقر والبطالة والعنف السياسي وتغيّر المناخ وعواقبه، لا يمكن التعامل معها عسكريّاً. شهدت دول عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على مرّ السنوات، تدهوراً في الخدمات الاجتماعية وظروف المعيشة الكريمة. تجاهل معظم صانعي القرار والحكومات معظم هذه المؤشّرات، واستمرّوا في تطبيق سياسات أدّت إلى حوكمة غير فعالة، واستمرار الفساد والمحسوبية، وتناقص الموارد الاقتصادية، وفرص العمل، والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تدهور المستويات التعليمية والصحية، وتفاقم التدهور البيئي. يكشف ذلك عن شكل منهجيّ من الهشاشة والتفكك واستمرار النزاعات والاستبداد والتراجع التنموي، كما أن أزمات الشرعية، والشمولية، والتمثيل، وغياب المساءلة، ومأسسة التهميش والاغتراب وترسيخهما، تمثل سمات إضافية مشتركة لأطر الحكم في المنطقة، ونتيجة هذه المعضلات جميعاً، تقلّص مفهوم «السلام» إلى مجرّد وظيفة للتدخلات الأمنية، إذ أصبحت أنماط «الأمن أولاً» وأطر العمل الأمنية التي تهدف إلى تمكين المؤسّسات الأمنية والجيوش هي المحرّك الأساسي لعمليات (إعادة) تشكيل الدولة وبناء المجتمعات. مع ذلك، لا يمكن تحليل المنطقة باعتبارها «كياناً متجانساً وموحّداً»، بل كما جادل وزير الخارجية الأردني الأسبق، مروان المعشر، يمكن تقسيم الدول العربية اليوم إلى ثلاث فئات: «الناجحة، والمتعثّرة، وتلك التي أصبحت دولاً فاشلة أو على وشك الفشل». ومع ذلك، حتى ضمن هذا التصنيف، تميل دول المنطقة إلى إغفال عنصر حاسم، وهو وضع الناس، وحرياتهم وأمنهم، وآفاق تنميتهم البشرية، في صميم أي عملية إصلاح أو بناء دولة أو حوكمة. وبعبارة أخرى، وكما قال المعشر، «على الدول أيضاً أن تتبنّى إطاراً سياسيّاً جديداً يُنظر فيه إلى المواطنين كموارد، لا كتهديد، ويُعاملون بوصفهم جزءاً متساوياً وضرورياً من عملية صنع القرار».

بمعنى آخر، ندعو ونحاجج هنا إلى الانتقال من نموذج «الأمن يعني التسلّح» إلى نموذج «الأمن يعني الناس». مركزية الإنسان والمواطنين في الأنظمة السياسية والعمليات التنموية تعني النظر إليهم بوصفهم موارد لا تهديدات ويجب أن يركّز نهج الأمن الإنساني على أسلوب مدني غير مسلح وغير عسكري، يتمحور حول الناس، ويحترم القانون، ويكون شاملاً وتأهيلياً واستباقياً. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُوجّه عنصر «الأمن» أساساً نحو توسيع شبكات الأمان الاجتماعي والسياسات والممارسات التنموية البشرية لتخفيف المعاناة، والتصدّي للتهديدات غير التقليدية، ومعالجة انعدام الأمن متعدّد الأبعاد. سيفتح ذلك آفاقاً جديدة كانت الأنظمة التي تتمسّك بالمقاربات الأمنية تجاه الحياة اليومية قد أغلقتها قسراً، وهي مقارباتٌ تنتهك، بدل أن تحمي، الناس وأمنهم. ونتيجة ذلك، نجد أنفسنا أمام سؤال دائم: أمنٌ مَن؟ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما في أماكن أخرى، لا تمثل المخاوف الأمنية التي تراها الأنظمة بالضرورة التهديدات أو الاحتياجات الحقيقية التي يشعر بها الناس. وبينما تدفع الأولى الحكومات إلى تكديس مزيد من الأسلحة لتشعر بأنها «أكثر أمناً» و«أقوى»، نادراً ما يؤدي ذلك إلى تحسين أوضاع الناس المعيشية والهشة أو تقليل شعورهم بانعدام الأمن.

في معظم دول المنطقة، يستمر تأمين المجال العام عبر مجموعة واسعة من الأساليب، من القمع المباشر والعنف والاضطهاد، إلى استخدام التكنولوجيا وأنظمة المراقبة المتطوّرة وغير المرئية في بعض الأحيان. والغرض زرع الخوف والشك بين السكان للحد من فرص التنظيم والاحتجاج من أجل التغيير، مع الحفاظ على السيطرة والنظام العام من منظور الأنظمة والحكام.

ومع ذلك، وكما أظهرت موجات الانتفاضات في تونس ومصر وبلدان عديدة في منطقة خلال العقود الماضية، يمكن أن يكون لتراكم المظالم الداخلية تأثير كبير على أمن الدولة وتماسكها وبنيتها، وكما توضح حالات ليبيا وسورية واليمن بخاصة، فإن الدول ذات العقود الاجتماعية الضعيفة والوحدة الاجتماعية والسياسية الهشّة هي الساحات الأساسية للحروب والاضطرابات الحالية والمستقبلية. ويؤدّي ذلك إلى حالات داخلية، وكذلك إلى اضطرابات إقليمية ودولية أوسع، ما يفتح الباب أمام تدخّلات سياسية وعسكرية أجنبية.

وبين هذَين المستويَين، الوطني والدولي، من التحليل والتدخل، والتكامل الأمني بين رؤى الأنظمة ورؤى الفاعلين الخارجيين، يجري تهميش الناس مرّة أخرى. ويعني هذا المستوى المتعدّد من القمع أنه رغم أي خطاب إيجابيّ يُضفي صبغة إنسانية على التدخّلات السياسية أو العسكرية، فإنّ تنمية الشعب وموارد الدولة ليست في صلب الاهتمام، لا من الأنظمة ولا من الفاعلين الخارجيين. ما يهم صمود سلطة الأنظمة وترسيخها، عبر اعتمادها المفرط على أمننة الحياة اليومية للمواطنين و«مواءمة» سياسات الفاعلين الخارجيين على حساب الاستثمار في تنمية الناس وتمكينهم وحريتهم.

وتوضح أمثلة عديدة من المنطقة أن المقاربات الأمنية والعسكرية التي تنتهك أمن الناس محدودة وإشكالية بطبيعتها، لأنها تُبعد السلام أكثر، ولأنها تعتبر الناس وحياتهم وأمنهم أموراً غير ذات صلة بالنخب الحاكمة وحساباتها. وهكذا، يصبح تهميش الناس مؤسّسيّاً ومترسّخاً بل ومطبّعاً.

استخدام منظور أمن الدولة أو النظام أداة توحّد وحيدة لفهم الصراعات في المنطقة، تؤدّي إلى أن تصبح الطريقة الوحيدة للتعامل مع الصراعات أو حلّها هي من خلال مزيد من الأمننة وتوسيع الترسانة العسكرية والرقابية للدولة. ونظراً إلى أن معظم دول المنطقة تقع في مستويات مختلفة من الاستبداد، فإن القادة يخلطون بين أمني الدولة والنظام أو الحكومة. وهذا يعني زيادة التسلح، وتضخيم التهديدات، وتقليص مساحة الدبلوماسية، وتشديد القبضة على المجال العام وخنق أي مساحة للنقاش والتغيير السلمي. ونتيجة ذلك، تقلّ القدرة على فهم الأسباب الكامنة التي تخلق الصراع، والتي غالباً ما تكون نتيجة مظالم اجتماعية واقتصادية وطويلة الأمد، وظلم، وسوء حوكمة. لذلك؛ يجب أن يتغيّر مفهوم الأمن ليتمحور حول الناس واحتياجاتهم الأساسية وقدراتهم التنموية.

وعلى الرغم من تعقيدات الصراعات في المنطقة، هناك دائماً طريق إلى الأمام عاجلاً أم آجلاً. فللصراعات والحروب نهاية، ولكن بثمن باهظ تدفعه الشعوب، وهذا واضح في عديد من بلدان المنطقة، سواء التي تعيش نزاعات عسكرية وعنيفة أو التي تخنقها أنظمة استبدادية راسخة. ويعتمد أي تغيير بالأساس على الإرادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للإصلاح، التي تُعدّ حاسمة لبقاء الشعوب وازدهارها قبل الأنظمة والدول. ويتطلب هذا النهج المزدوج، الذي يقوم على إصلاح الدولة المركزية القمعية وإعادة تأهيل المجتمع، قادة من داخل النظام وخارجه، باختصار، يتطلب وكلاء للتغيير يدافعون عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأمن الناس.

دمشق، 27 ديسمبر 2024 (الأناضول)

بدل أن تُعيد جائزة نوبل للسلام الاعتبار لضحايا الظلم والتعسف والاضطهاد، أصبحت أداة لطمس صوت المظلومين والمضطهدين

للصراعات والحروب نهاية، ولكن بثمن باهظ تدفعه الشعوب، وهذا واضح في عديد من بلدان المنطقة

سياسة «إعادة ضبط المصنع» في مصر

عصام عبد الشافي

هيمنت الدوائر الأمنية والعسكرية على المشهد السياسي في مصر، منذ العام 2013، ليس بالتدخل المباشر باختيار قيادات الأحزاب أو مرشّحيها للانتخابات فحسب، وإخضاعهم لمراجعة أمنية دقيقة، وإنما أيضاً بدفع عسكريين وأمنيين سابقين نحو الحياة السياسية، من خلال تدشين الأحزاب، أو المشاركة في قيادتها، والاستحواذ على نسبةٍ من تمثيلها في البرلماني، سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، ومن لا يتسع له المجال ليأتي انتخابياً يأتي تعيينياً.

وشهدت الحياة السياسية في مصر انتقالاً أكثر جذريةً نحو «عسكرة السياسة»، مع سيطرة القيادات العسكرية والأمنية على مفاصل العملين، الحزبي والبرلماني، بل وعلى هيكلية كل المؤسّسات المدنية، بما فيها مؤسّسات المجتمع المدني، وأصبح تأثيرهم جزءاً أصيلاً من بنية النظام الحاكم.

وحرص النظام على وضع حدود صارمة للعمل السياسي في مصر بعد 2013، اتسمت بتقليص هامش الحرّيات والحفاظ على صورة ديمقراطية كرتونية، تحظى فيها أحزاب الموالاة وحدها بامتيازات واسعة، مقابل الولاء الكامل للسلطات. وارتبط ذلك بدرجة الثقة التي يمنحها النظام لهذه الفئات القادمة من المؤسّسة العسكرية التي تحكم البلاد فعلياً، إذ يراها أكثر جدارة وولاءً من المدنيين، وأكثر قدرة على الالتزام بالخطوط الحمراء التي يحدّدها النظام، ومن ناحية ثانية، رسوخ العلاقة التبادلية بين الطرفين، إذ يضمن النظام الغالبية الضباط السابقين مكاناً ودوراً بعد خروجهم من الخدمة العسكرية أو الأمنية، بينما يقدّمون له، في المقابل، الولاء والانضباط وأداء الأدوار المطلوبة منهم، بما يضمن بقاءه واستمراره.

ولم تقف حدود عسكرة الحياة السياسية والحزبية والنيابية عند انخراط أفراد بعينهم من ذوي الرتب السابقة في الجيش أو الشرطة داخل البرلمان، أو في مواقع حزبية قيادية، بل تجسد أيضاً في إعادة تشكيل الأحزاب نفسها على نحو يجعلها أذرعاً داعمة للسياسات الرسمية، وفي مقدّمتها حزب مستقبل وطن الذي صار القوة المهيمنة على البرلمان، وحزب حماة الوطن الذي تأسس على يد قيادات عسكرية سابقين وأصبح بمثابة واجهة سياسية للعسكريين، ففي برلمان (2015 - 2020)، استحوذت القيادات الأمنية والعسكرية على نحو 75 مقعداً، أي بنسبة تقارب 13% من إجمالي مقاعد البرلمان (596 عضواً)، وكانت الكتلة الأكبر منهم داخل حزب مستقبل وطن، الذي سيطر على 316 مقعداً، إذ بلغ عدد الضباط السابقين داخله أكثر من 50 عضواً، بجانب نحو 15 نائباً في حزب حماة الوطن.

وفي انتخابات 2020 التي أفرزت مجلس النواب المكوّن من 568 عضواً منتخباً و28 معيّناً، ضم المجلس أكثر من 70% نائباً من الضباط السابقين في الجيش والشرطة، أي ما يعادل نحو 12% من إجمالي الأعضاء، وترسخ السيناريو في تعيينات مجلس الشيوخ التي جرى الإعلان عنها في الأحد الماضي، 12 أكتوبر/ تشرين الثاني الجاري، فمن بين مئة شخصية عيّنها رأس النظام، تمثل ثلث أعضاء المجلس، بلغ عدد القيادات العسكرية والأمنية السابقة نحو 15 نائباً، بنسبة 15% من المعيّنين. وهذا التوجه، القائم على ترسيخ العسكرة، ومحاولات النظام بناء ظهير سياسي موالٍ له، ولكن أيضاً الهيمنة على بنية التشريعات والقوانين التي ترسخ للاستبداد. وعلى سبيل المثال، نجد أن الغالبية العظمى من القوانين التي أقرّها البرلمان الحالي (2020 - 2025) والتي بلغ عددها نحو 879 قانوناً كانت مقدّمة من الحكومة (863 مشروع قانون)، في حين لم يُقدم النواب سوى 16 مشروع قانون فقط بشكل مستقل.

وأصبح من غير الدقيق القول إنّ النظام الحاكم يحاول إعادة هندسة النخب السياسية وبناء نخب موالية فحسب، بل الأكثر دقّة أنه يقوم بـ«تدوير الجميع» في حلقاتٍ مفرغةٍ من «الأوهام السياسية» تحت مسمّيات «أحزاب» «نواب» «شيوخ»، لهدف رئيس، وليس وحيداً، ضمان البقاء وترسيخ الهيمنة، فلا «الأحزاب» أحزاب حقيقية، ولا «النواب» نواب حقيقيون، ولا «الشيوخ» شيوخ حقيقيون، ولكن كلها مسمّيات مصطنعة بالكامل، ومن يتحكّم في صنعها يتحكّم ليس بـ«ضبط المصنع» فحسب، ولكن أيضاً في «إعادة ضبط المصنع» تحت يافطة عريضة عنوانها «الجمهورية الجديدة».

ويرى العضو المؤسّس لحزب العيش والحرية (تحت التأسيس)، أكرم إسماعيل، أن «هذا الواقع متسقٌ مع طبيعة المرحلة كلها، إذ فُتحت أبواب السياسة والاقتصاد أمام ضبّاط سابقين ومن خدموا في الأجهزة الأمنية، ليكون لهم دور كبير في الحياة العامة. لكن الأهم أن الأحزاب التي تشكّلت في هذه المرحلة هي في جوهرها كيانات مهندسة للغاية، فهي ليست أحزاباً حقيقية، ولا أحزاباً تابعة من الشارع أو تعبر عن قواعد جماهيرية، بل كيانات مصطنعة بالكامل».

(باحث مصري)

يقوم النظام في مصر بـ«تدوير الجميع» في حلقاتٍ مفرغةٍ من «الأوهام السياسية»

كيف يأتي 20 يناير 2029؟

ارنست خوري

ماذا تسمّى جلسة التعذيب التي خضعنا لها أمام شاشات التلفزيون مباشرة على الهواء من شرم الشيخ عصر يوم الاثنين؟ أمّا الذي حصل في الكنيست الإسرائيلي قبل احتفالية المنتجع المصري بساعات، فقد اعتاد العالم على مشاهدة فصول مكرّرة منه في كل مرّة يخطب بنيامين نتنياهو في الكونغرس الأميركي، فيمضي الإعلامي المشاهد أو المتابع المازوشي ساعة من يومه في سماع ضجيج تصفيقٍ متواصلٍ ومراقبة ابتساماتٍ بلهاء، ويستمع إلى أكاذيب وتزوير واحتفال بالقتل وتحريض على ارتكاب المزيد منه، والمزايدة في إهانة المنطق وتعظيم محاسن الحروب. وما كان ينقص جلسة الكنيست أول من أمس إلّا طلب ترامب من الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ العفو عن بنيامين نتنياهو الذي يحاكَم بتهم فساد وجهت إليه منذ 2019.

فمَن يهتم برشى من نوع سيغار وشمبانيا؟» على قولة الرئيس الأميركي؟

في المنتجع المصري، كان الاستعراض مملاً وتافهاً بطله كالعادة دونالد ترامب وسط زعماء 20 دولة عربية وغربية رافقهم رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم جياني إنفانتينو (!!). عدد كبير من الحاضرين بدوا مضطرّين لتحمّل جلافة الرجل ونرجسيّته وغروره وقلة احترامه البشر والمواعيد إرضاءً له، ورغبة منهم في تفادي غضبه وحَرَده، مع أنّ في تلك الخشبة كثير من المبالغة التي تُفاقم غرور الرئيس الأميركي وتغوّله وتجبّره واحتقاره ضيوفه ومضيفيه، وهو يفيض من هذه السلوكيات في كل مرّة يومئ برأسه أو يغمز أو يبتسم أو يؤشّر بإصبعه أو يدلي بتعليق مهين أو غبي أو ثقيل الدم أو ينصّب فخاً لرئيس ضيف أو مضيف. لكن منح قرينة البراءة عبر القول إنّ جميع ممثلي الدول كانوا مضطرّين لمجاراة ترامب في شرم الشيخ «من أجل غزّة»، فيه مغالاة، ذلك أن بين الحاضرين يوم الاثنين على ساحل البحر الأحمر زعماء عرب وأجانب يرون في ترامب قدوة ونموذجاً، ويتلقّون مقابل هذا الحب تفضيلاً في المعاملة، وإلّا ما الذي أتى برئيس وزراء المجر فيكتور أوربان، المؤيد المطلق لإسرائيل، اليميني المتطرّف، الشعبوي القومي وصديق فلاديمير بوتين وعميله داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إلى احتفال «قمة اتفاق إنهاء الحرب على غزّة؟

أوربان من صنف السياسيين المُفضّلين عند

المخاض السوري... حلّ مرحلي مع «قسد»

علي العبدالله

أثارت اللقاءات العديدة بين مسؤولين في السلطة السورية وقيادات من قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ومجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، والتصريحات المتفائلة التي أطلقوها، والاشتباكات المتنقلة، من دير حافر وسد تشرين إلى قلب مدينة حلب إلى ضفاف نهر الفرات في محافظة دير الزور، بين قوات من الطرفين، أثارت شكوك السوريين وحيرتهم إزاء امكانية تنفيذ اتفاق العاشر من مارس/ آذار (2025) الذي وقعه الرئيس السوري أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي حول دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري تحت التأسيس، وبسط سيطرة «السلطة» على منطقة شمال سورية وشمال شرقيها التي تسيطر عليها «القوات» وتديرها أجهزة مدنية تابعة للإدارة الذاتية الكردية، عبر تسلّم المنافذ الحدودية والمطارات وحقول النفط والغاز والسجون ومخيمات اللاجئين ودمج المؤسّسات المدنية في مؤسّسات السلطة الجديدة. وُقّع الاتفاق العتيد في لحظة سياسية شديدة الحساسية، لحظة وقوع المجازر في الساحل السوري، التي راح ضحيتها 1479 مواطناً سورياً من العلويين، بالإضافة إلى آلاف من المفقودين، ومقتل 238 عنصراً من الأمن العام و26 من المدنيين، ما استدعى «طبخ» الاتفاق وإعلانه بسرعة قياسية للتغطية عليها وإبعادها عن دائرة اهتمام المواطنين والمراقبين المحليين والإقليميين والدوليين، عبر صياغة بنوده بصيغ عامة من دون تحديد معناها وحدودها، ترك تحديدها للقاءات تالية لتسهيل الاتفاق وتوقيعه.

فتحت صيغ البنود العامة الباب للطرفين للمناورة والتريّث بذريعة التباين في تفسير هذه البنود وصعوبة وضع تصوّر عملي لتنفيذها من دون الاتفاق على تفسير واحد يسمح بتحديد مغزى كل بند وسبل تجسيده على أرض الواقع ووضع التفاصيل على الطاولة، ما أدخل الاتفاق ككل في دائرة التجاذب والأخذ والردّ وعطّل عملية تنفيذه، ترتب على ذلك تقييد فرص الاتفاق على خطط وبرامج لإعادة الإعمار وإطلاق مشاريع تنموية في الصحة والتعليم وتطوير البنى التحتية في مجالات الإنتاج الزراعي واستخراج النفط والغاز وإعاقة دخول استثمارات كبيرة إلى البلاد على خلفية عدم وجود استقرار وأمن يطمئن المستثمرين على استثماراتهم.

لم يكن التريث، وما صاحبه من ضغوط دبلوماسية وإعلامية واحتكاكات عسكرية لاستنزاف الطرف الآخر، أكثر من محاولة لكسب الوقت على أمل حصول تطوّرات تصب في صالح رؤية هذا الطرف أو ذاك، وهو ما أثار حفيظة النظام التركي، الذي يستعجل الأمور، لأنه يربط حل القضية الكردية في سورية بحل القضية الكردية في تركيا، فعاد إلى التهديد بعمل عسكري ضد «قسد»، مذكّراً بالمدى الزمني الذي حُدد لتنفيذ الاتفاق في نهاية العام الحالي وتحرّك مع السلطة السورية يحفّزها على التمسّك بقراءتها بنود الاتفاق، ما يعني رفض اللامركزية السياسية، وعلى استخدام القوة لفرضها.

تعاملت الإدارة الأميركية ومبعوثها الخاص إلى سورية السفير توماس براك مع مناورات الطرفين وتعاطيهما الفاتر مع استحقاقات اتفاق مارس بروية ونفس طويل من دون أن تظهر الاستياء والضيق، تاركة الطرفين يتبادلان الضغوط واللكمات في لعبة عضّ أصابع، بانتظار أن يصلا إلى حل وسط، أو يصل أحدهما إلى القبول برؤية الطرف الآخر، قبل أن تلمس تنامي التصعيد بينهما، تصعيد كلامي واحتكاكات عسكرية متواترة، حيث لوّح الرئيس أحمد الشرع بالحل العسكري، حيث نسب إليه قوله «في حال فشل المفاوضات السياسية كل الخيارات مطروحة بما فيها المواجهة العسكرية»، وجدّد وزير الخارجية أسعد الشيباني تأكيد موقف السلطة من منطقة شمال سورية وشرقها في تصريحه، في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، إن الحكومة تنطلق في حوارها مع تنظيم «قسد» من مبدأ دولة واحدة وجيش واحد وأرض واحدة. وتمسك قيادات «قسد» و«مسد» بما تصفه بإنجازاتها ومكاسبها، وإصرار قائد «قسد» مظلوم عبدي على موقفه من طبيعة النظام السياسي وتأكيده على مسار سياسي يقود إلى تكامل وطني سوري، أي أنه يستبعد خيار الاندماج بالصيغة التي تطرحها السلطة. وجدّد عبدي في كلمة له في العاشر من الجاري، في الذكرى العاشرة لتأسيس «قسد»، المطالبة بلامركزية سياسية، ورفض الانسحاب من محافظتي الرقة ودير الزور.

دفعت التطورات الإقليمية المرتبطة بالوضع في قطاع غزّة وتبعاته، خصوصاً بعد العدوان الصهيوني على الدوحة، وما ترتب عليه من مواقف عربية، خليجية بشكل رئيس، أساسها اعتبار الكيان الصهيوني خطراً على دول المنطقة، وتراجع الثقة بالتعهدات الأمنية الأميركية ووضع الولايات المتحدة في خانة التواطؤ مع الكيان الصهيوني، ودخول الإدارة في عزلة دولية على خلفية تأييدها ودعمها غير المحدود الكيان الصهيوني، واتخاذ الدول العربية خطواتٍ عملية لتأمين قوة ردع لمواجهة التغوّل الصهيوني، قرارات القمتين العربية الإسلامية والخليجية والاتفاق الدفاعي السعودي الباكستاني والمناورات البحرية المصرية التركية، دفعت الإدارة الأميركية إلى إجراء مراجعة لتعاطيها مع العدوان الصهيوني المتواصل على الشعب الفلسطيني وترتيب اجتماع مع ثمانية قادة عرب ومسلمين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك للبحث عن مخرج للعدوان الصهيوني القائم على الشعب الفلسطيني في غزّة والاتفاق على خطة لوقفه من 20 بنداً لا تنطوي على تهجير للغزّيين أو تحويل القطاع إلى «ريفييرا» شرق المتوسّط، مع تكثيف دخول المساعدات إلى القطاع والانخراط في إعادة إعماره، تلاه لقاء خاص في البيت الأبيض مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، نجم عنه تفاهم حول إدارة الوضع في سورية، جدّد ترامب في المؤتمر الصحافي مع أردوغان نسبة عملية التغيير في سورية إلى تركيا، في رسالة إلى رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، الذي نسب الفضل بتحقيق التغيير في سورية لنفسه، فالحل في غزّة ومنح تركيا فرصة للعب دور وازن فيه، عبر إشراكها في مفاوضات شرم الشيخ حول خطّة ترامب ومنحها فرصة للمشاركة في رعاية تنفيذ الخطة، بما في ذلك إرسال قوات تركية إلى القطاع للمشاركة في حفظ الأمن خلال المرحلة الانتقالية والاتفاق معها على منحها دوراً في رعاية السلطة السورية وتوجيهها والمشاركة في عملية إعادة الإعمار في سورية وغزّة مقابل تخفيف اعتراضها على صيغة اندماج «قسد»، والإدارة الذاتية في النظام السوري الجديد، قد يقنع تركيا بتخفيف معارضتها صيغة لامركزية في سورية.

تجلّى تغير موقف الإدارة الأميركية في ملفّين: الفلسطيني، حيث ضغط ترامب على نتنياهو لقبول الخطة التي اتفق عليها مع ثمانية قادة عرب ومسلمين، قبلها نتنياهو بعد الاتفاق على إجراء تعديلات، بدأ تنفيذها، والسوري، حيث بدأ برّاك بالتحرك لدفع السلطة و«قسد» للعمل على تنفيذ اتفاق العاشر من مارس، زار وقائد القيادة المركزية الأميركية، الأدميرال براد كوبر، شمال سورية وشرقيها، واجتمع إلى قياديين في «قسد» و«مسد»، ضغط عليهم عبر تحذيرهم من أنه بعد نهاية السنة الحالية (موعد الانتهاء من تطبيق اتفاق العاشر من مارس) لن يكون له أي تدخّل سياسي أو عسكري في حال أفشلت «قسد» تنفيذ الاتفاق. وقد أبلغ هذا التحذير للسلطة كذلك، انتقلا بعدها إلى دمشق وبرفقتهما مظلوم عبدي ووفد من «الإدارة الذاتية» لتنشيط التفاوض حول تنفيذ الاتفاق، حيث عُقدت لقاءات، وجرى الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار في مدينة حلب، وعلى دمج «قسد» مع الجيش السوري، وقوى الأمن الداخلي (الأسايش) في وزارة الداخلية، أسوة بالقوات العسكرية، وفق إعلان عبدي، وتسليم إنتاج حقول النفط والغاز في محافظة دير الزور للسلطة، ومنح السلطة الحقّ في تعيين موظفين وأعضاء ضمن حقول النفط والقوات الأمنية والعسكرية والمؤسّسات الخدمية في المناطق التي تسيطر عليها «قسد» من المحافظة، مع بقاء موظفي الإدارة و«قسد» في عملهم، أي قبول إقامة شراكة أولية في إدارة المحافظة، بدل تسليمها للسلطة وفق الطلب الأميركي، وعلى إرسال لجان تخصّصية إلى دمشق لمناقشة تنفيذ بنود الاتفاق مع لجان مقابلة من السلطة، بعدما جرى تفاهم مبدئي على اللامركزية مع بقاء عدم اتفاق على معناها ومغزاها، وفق عبدي، الذي أعلن عن نية «الإدارة الذاتية» إرسال وفود لزيارة عدة محافظات سورية في حملة علاقات عامة، يبدو أن هدفها جعل حضور الأخيرة في المجال السوري العام مفهوماً ومألوفا.

تسعى الإدارة الأميركية إلى تعزيز روابطها السياسية والعسكرية مع السلطة السورية من دون التخلّي عن «قسد»، ما يستدعي دفعهما إلى التفاهم عبر تدوير الزوايا والحلول الوسط، والبدء بتعزيز الثقة عبر تسليم الرقة ودير الزور للسلطة، على أمل تحقيق الاستقرار بحيث تصبح سورية مع السعودية وتركيا مرتكزاتٍ في تصور الإدارة الأميركية لهذا الجزء من المنطقة وكيفية خدمة المصالح الأميركية فيها؛ والدفع، في الوقت نفسه، نحو دخول السعودية وسورية في علاقات تطبيع مع الكيان الصهيوني عبر الانضمام إلى الاتفاقات الإبراهيمية.

(كاتب سوري)

> تسعى الإدارة الأميركية إلى تعزيز روابطها السياسية والعسكرية مع السلطة السورية من دون التخلّي عن «قسد»

> أعلن عبدي عن نية «الإدارة الذاتية» إرسال وفود لزيارة عدة محافظات سورية في حملة علاقات عامة

وجه آخر لمعركة ماكرون السياسية

ليلى الشايب

قال سياسي فرنسي معروف، في برنامج حواري في قناة تلفزية فرنسية، تعلّق بالأزمة الحكومية التي تعصف بفرنسا في سلسلة أزمات متلاحقة، إنه يشعر بالخجل من عجز مؤسّسات بلده، وخصوصاً الرئاسة، عن ابتداع الحلول المناسبة والجريئة للخروج من هذا الوضع، وأضاف أنه «يشكر الظروف الدولية التي جعلت الأضواء والعيون أقل تركيزاً على فرنسا في هذا التوقيت»، وقد عارضه في هذا بشدّة كل المتحاورين تقريباً على اختلاف مشاربهم وألوانهم السياسية، ففرنسا في قلب الأحداث ومحرّك أساسي لها، قصدت أو لم تقصد، ولذلك العيون عليها، عيون إسرائيل وواشنطن واللوبيات الناشطة والمؤثرة داخل فرنسا وخارجها، وعيون المتنافسين داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، والخصوم المهادنون حالياً يراقبون ما يحدُث في أروقة السياسة الفرنسية عن كثب، تزامناً مع الحدث الأهم: اتفاق إنهاء الحرب في غزّة والزخم السياسي والدبلوماسي والإنساني الذي يرافقه، والذي بدا كأنه يُدير عنق العالم برمّته نحو الشرق الأوسط والمحطّات المقبلة التي يفترض أن يبدأ الاتفاق في التوقف عندها مرحلة مرحلة، إذا ما سارت الأمور بالشكل الذي تأمله الأطراف الساعية إلى تهدئة حقيقية ودائمة. ولذلك لم يخطئ السياسي الفرنسي تماماً، حين تراءى له أن العالم منشغلٌ عن فرنسا حالياً، ولم يخطئ من صحّحوا له بالتأكيد أن فرنسا جزء أصيل من المشهد الشرق أوسطي المركّب والمتراكم.

يجمع العارفون بالشأن الإسرائيلي والغربي على أن الانعطافة الكبرى التي سرّعت التوصّل إلى اتفاق غزّة، تمثلت في موجة الاعتراف بالدولة الفلسطينية التي أطلقتها فرنسا، وبشكل شخصي رئيسها الشاب المثير للجدل إيمانويل ماكرون، والتي شهدت ذروتها في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول) في قمّة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي شهدت اعتراف 11 دولة بها، رغم ما شاب هذه الاعترافات من شكوك في الدوافع والمآلات، بين عرب يرون أنها تمنح الفلسطينيين سراباً أو شبهَ دويلة على ما سيتبقى لهم من أرض، وأنها جاءت في توقيت قاتل ينقذ نتنياهو وحكومته التي تحفر قبر إسرائيل بلا هوادة أو إدراك فداحة ما تأتيه من فعل أعمى، وحلفاء يرون في الخطوة الفرنسية الماكرونية مزايدة عليهم وحبّاً في اختلاف غير محسوب العواقب، وفي حدّه الأدنى هروباً من أزماتٍ داخليةٍ حادّة تكاد تقتلع ماكرون من عرش الإليزيه. ورغم ذلك، وأمام الحرج الكبير الذي سبّبته خطوة ماكرون المتقدّمة جدّاً لدول في الاتحاد الأوروبي وخارجه، وأمام سخط مجتمعي وسياسي داخلي متزايد، اضطرّ بعض هذه الدول إلى النسج على المنوال الفرنسي، فيما قدّمت أخرى وعوداً بالاعتراف لاحقاً «في الوقت المناسب». وأمام جلّ حكومات الغرب، تُمثل أحزاب اليمين المتربّصة التي تقتات من الأزمات المجتمعية والاقتصادية والأمنية، والتي يربط بينها جميعاً بشكل عجيب ملفّ الهجرة، وفي وجهه الآخر القضية الفلسطينية وحرب غزّة التي أخرجت إلى السطح ما كان خافياً أو صامتاً كرهاً، لينقلب الحال، بعد عامين من مظاهراتٍ ومسيراتٍ لم تهدأ، إلى مساءلة ومطالبة بإجابات واضحة من أغلب الحكومات المتواطئة.

ينطلق ماكرون الرئيس المثقف المتشبع «فكرياً» بقيم الجمهورية الفرنسية رغم الغبار الذي بدأ، منذ سنوات عديدة، يأخذ من بريق شعاراتها وألقها، والذي يصفه سياسيون أوروبيون بـ«المفكر المؤثر» في مسائل تتعلّق بمفهوم «الاستقلالية الاستراتيجية» لتطوير الاتحاد، ينطلق ويحتمي، في الوقت نفسه، بهوية فرنسا «التنويرية» التي يُفترض أن تقود لا أن تُقاد، وبوعود التجديد وكسر التقاليد السياسية التي حملها عندما تولّى الحكم عام 2017. ولكن الأحداث يبدو أنها سارت بسرعة، والعالم من حوله كذلك أخذ في التغيّر بوتيرة تجاوزت قدرته على بلورة أفكاره الجريئة والطازجة إلى سياسات يملك أدوات إنجازها، فضلاً عن المشكلات الشخصية التي أُثيرت من حوله، وأخذت من جهده وطاقته ومزاجه ووقته، حتى إن تعليقاتٍ عديدة تُجمع على أن من ينظر إلى وجهه اليوم يخال له أنه يبدو أكبر من عمره الحقيقي بكثير، والفرنسيون لا يرحمون في هذه المسائل.

ليست السياسة كلها، ولا معظمها، مبادئ، وإن بدت كذلك أحياناً. وضمن هذا الهامش، تحرّك ماكرون في إقدامه على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وما رافق خطوته من صخب، بين ترحيب وتثمين وسخط وتشكيك، وسط خلافٍ مكتوم بصعوبة مع سيد البيت الأبيض وتهديدات المتطرّفين داخل حكومة نتنياهو. وذلك في أعقاب خروج فرنسيٍّ مهين من منطقة الساحل والصحراء الثرية بما تحتاجه قوة فرنسا، وبعد عقود من الحضور المثير للغضب المحلي وللمراقبة والترصد الخارجيين. وقد شكّل ذلك كله مادة لصراع سياسي شرس في الداخل مع اليمين واليسار معاً، إذ يناكف اليسار ماكرون وسياساته، «ربيب» الأوليغارشية التي يفعل ما يفعل ولا يفعل أيضاً استماتةً في الحفاظ على مصالحها، ويتنكّر لقيم الثورة التي أصبح بفضلها رئيساً لدولةٍ يفترض فيها الريادة في مسائل التحرّر وحقّ الشعوب في تقرير المصير، فردّ عليها بخطوة الاعتراف، ولكنها ليست فقط خطوةً لا تكفي، وتنطوي على انتهازيةٍ في تشخيص زعماء اليسار الفرنسي، بل ألّبت عليه اليمين بزعامة مارين لوبان التي طال انتظارها للإيفاء بوعدها والدها بتسلم دفّة فرنسا وإعادتها إلى «هيئتها التي تليق بها».

وليس في أجندة اليمين الفرنسي، في حال صعوده، الأزمات الاجتماعية وفي مقدّمها ملفّ الهجرة القديم - المتجدّد فقط، إنما أيضاً العلاقة مع إسرائيل وحكومتها الحالية في اتجاه معاكس تماماً لسياسة ماكرون التي تحاول بصعوبة مسك العصا من الوسط ولم تسلم، ولأجندة اليسار ورموزه من شخصيات وأحزاب؛ «فرنسا الأبية» وزعيمه جون لوك ميلونشون، أو المخضرم دومينيك دو فيلبان وحزبه «فرنسا الإنسانية»، بعدما مثّل سنواتٍ طويلة اليمين الفرنسي المعتدل، واللذين يلتقيان في موقفٍ مبدئيٍّ من القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية وفي إدانة إسرائيل وحربها الوحشية على غزّة، وهو الموقف الذي يبدو أنهما يدفعان ثمنه على نحو موارب، يتستّر بعناوين تنعتهما باللاواقعية وبالرومانسية الثورية والخضوع لأجنداتٍ لا تعني حياة الفرنسيين في تفاصيلها اليومية. وفي المحصلة، تأتي استطلاعات الرأي لتُظهر أحدث نتائجها تقدّم اليمين ممثلاً بمارين لوبان والوجه الشاب جوردان باردييلا بنسب مريحة أمام خصومهما من اليسار والوسط. وما الأزمة الحكومية أخيراً إلا جولة جديدة في مناورات مستمرّة لإطاحة الطبقة الحاكمة في فرنسا وتغيير المشهد برمّته.

ويعلم المهاجرون تحديداً أنهم في عين عاصفة التغيير المنشود، إذ يتهمون بأنهم أصبحوا قوّة تتحكّم بشكلٍ ما في حياة الفرنسيين ومصيرهم وتحدّد جل سياسات فرنسا الخارجية، وتبيّن تعاظم دورها هذا منذ بدء الحرب على غزّة تقريباً، وقد أدّى ضغطها المتواصل إلى تزعّم فرنسا/ ماكرون مبادرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، خوفاً أو محاباةً، لا يهم، المهمّ بالنسبة إلى اليمين الفرنسي تخليص السياسة الفرنسية من هذه القبضة بالقوانين المجهّزة وبالعين الحمراء.

ويستمدّ التيار المتنامي قوته ويقينه بأن دوره في السلطة بات وشيكاً من نسخه الأخرى في الجوار، إذ يبدو أداء أحزاب اليمين الأوروبي أقرب إلى جوقة تتحرّك في الاتجاه نفسه، وترفع الشعارات نفسها عن خطورة تنامي أعداد المهاجرين وتضخّم المساحات التي استحوذوا عليها في الفضاء العام وفي المجتمع والاقتصاد والسياسة، إلى درجة تبديل طبيعة التحالفات التاريخية والتقليدية لبلدانهم. وكلمة السر الأكثر تداولاً في دوائر هذا اليمين، ومن يدفع به إلى المقدّمة، هو «العلاقة مع إسرائيل».

ولئن استبقَت ألمانيا تشكّل مشهدٍ لا ترغب فيه بتنظيمها انتخابات مبكّرة بداية هذا العام، فإنها على الأرجح لن تنجو منه في أول استحقاق انتخابي مقبل، وينسحب الأمر على أكثر من بلد أوروبي، فيما استقرّت الأمور لليمين الإيطالي، وبات يغازل بـ«إنجازاته» الاقتصادية اللافتة شهية الأوروبيين المنتظرين. ومن يقول اليمين الإيطالي، يقول جورجيا ميلوني، ومواقفها اللافتة بشأن أسطول الصمود، ومجمل مواقفها الداعمة إسرائيل من دون مواربة.

في معركته السياسية الشرسة التي يخوضها اليوم، ويحاول القفز عليها بحرصه على مواكبة الأحداث الدولية والإقليمية الكبرى، يرفض بعضهم عمداً الإقرار بأن جانباً مهمّاً من هذه المعركة هو ثمن «جرأة» ماكرون في الإقرار بحقّ الفلسطينيين في دولة وحشد رأي عام دولي في سبيله، أياً كانت حساباته الشخصية. ويقدّم وضع ماكرون المترنّح اليوم درساً لمن ينوي المضي في هذا المسار، ويلوّح بصعود اليمين عقاباً وتعديلاً وشيكاً للكفّة السياسية في ميلانها «الشاذّ»، كما يتّضح لمن يريد أن يفهم كيف يُفرغ الحراك الشعبي والمجتمعي من مضمونه، وأن انشغال العالم حالياً باتفاق إنهاء الحرب في غزّة والتقاط الأنفاس بعد كوابيس لم تتوقف عامين سيرافقه عمل حثيث بدون ضجّة لافتة لامتصاص زخم الشارع الغربي الذي ضغط على إسرائيل، كما لم يحدث في تاريخها ولم تكن تتوقّع، وسيعزّز ذلك كله بخطّة دعائية ضخمة تهدف إلى إعادة صياغة السردية والصورة والحقيقة وستسخر لهذه الغاية أعتى وسائط التأثير، وما استحواذ الملياردير «الغامض» لاري أليسون على تطبيق تيك توك أخيراً «من أجل إسرائيل»، كما يروّج علناً، إلا إيذانٌ بمرحلة جديدة صعبة. وهذا رهانٌ شديد الأهمية يفرض عدم التفريط في المكاسب العظيمة التي تحقّقت على مدى العامين الماضيين، وعدم الاستكانة إلى بداية انفراجة يكتنف الغموض ما بعدها.

تشاء الظروف أن يكون الرئيس ماكرون نموذجاً لدروس عديدة، ولاعباً أو قطعة على رقعة الشطرنج، ستحدّد حركته ومناوراته مصير كثير من حكومات الغرب وأحزابها التي في السلطة أو التي تسعى إليها، فيما اللاعبون والمشجّعون والمتفرّجون يعلمون أن الرهان الأهم للربح أو الخسارة تعديل بوصلة العلاقة مع إسرائيل وكبح جماح من اهتدوا أخيراً إلى الحقيقة التي غُيّبت زمناً طويلاً.

(من أسرة تلفزيون العربي)

> تشاء الظروف أن يكون ماكرون نموذجاً لدروس عديدة، ولاعباً أو قطعة على رقعة الشطرنج، ستحدّد حركته ومناوراته مصير كثير من حكومات الغرب وأحزابه

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة عائشة بلحاج ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads